تقديره موجود وهو ان نفي الجنس انما يدل على الوجود دون الامكان
ولان التوحيد هو اثبات وجوده ونفي الهة غيره لا اثبات امكانه وعدم
امكان غيره ولا يجوز ان تكون استثنائا منقطعا واقعا موقع الخبر لان
المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله
ذكره السعد والذي يظهر من كلامه ان التوحيد يتوقف على نفي الامكان
لغيره تعالى بل على نفي وجود غيره تعالى ولعل مراده ان احكام الاسلام
تجري عليه بمجرد نطقه بها من عصمة الدم والمال لان الشارع جعل
عنوان ذلك نفي وجود الهة غيره واثبات الوهيته اما ما يجب في تصحيح
العقيدة فيتوقف على امكان غيره تعالى والا لم تكن مؤمنا افاده
الشكناني والجملة في محل رفع بخبر ان المخففة من الثقيلة وسعناها
لا معبود حق موجود الا الله ونصبر بها لا مستغنيا عن كل ما سواه و
مفتقرا اليه كما هو تفسير اللازم ولا اله الا الله اثنى عشر حرفا فمن
قالها في ليل او نهار كفرت ذنوبه فكل حرف منها تكفر ذنوب سنة اي من
الصغائر وورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حدثني جبريل
بشرني وقال لي بشر امتك من قال من امتك لا اله الا الله دخل الجنة
مخلصا من قلبه دخل الجنة قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان
سرق وحكي عن الشيطان انه قال اهلكت الناس بلا اله الا الله
قوله الا الله بالرفع على انه بدل من الضمير المستتر في الخبر على المختار
وقيل بدل من لا اله لان محل لا مع اسمها رفع بالابتداء عند بعض كذا
بعلة المغني عنه وسلمه وبحث فيه الدماميني بانه لا يصح في تركيب
المبتدا على الكلمتين مما لانه الاسم المعرى لحو ليس مجموع لا اله اسما
مجردا ولا صفة معتمدة وقال الشيخي لا نسلم ذلك بل هو اسم مجرد
مركب من كلمتين كخمسة عشر اهـ قلت ولا يخفى ضعفه اذ ليس
مجموع لا اله بادنى اسمي يصح الاخبار عنه كخمسة عشر فانها بادنى عدد
معلوم فحث الدماميني وارد والذي يظهر ما نقله الشيخي عن صاحب
زاي الطالبين من ان الله في محل المبتدا عند بعض وعند غيره اسم
لا وهو مقتضى ما ذهب اليه في المغني من ان حق مذهب سيبويه
ان لا لا تعمل في الاسم كالخبر واذا كان كذلك الفيت لا في حالة البناء
فلا مسوغ لحكم الابتداء فعلى هذا الذي في محل رفع بالابتداء لفظ الله

لا مجموع

لا مجموع لا اله والا هو مشكل افاده الكشناوي وبالنصب على الاستثناء
لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل في نكرة متصلة ولفظ الجلالة بمعرفة
مثبت وهو استثناء متصل بناء على ان المستثنى منه هو المعبود بحق فمفهوم
الاله وهو المعبود بحق يتناول المستثنى بالضرورة وان استحال وان
استحال وجود غيره والعدة في الاتصال الاستثناء على تناول اللفظ مجرد
مفهومه والقول بان الاتصال يستلزم الجنسية وتركب الماهية وذلك
على الاله محال مردود بان ذلك في الجنس المنطوق والذي في الاتصال
مطلق كل هو المستثنى منه ونصوا على ان المستثنى عام مخصوص
اي عمومه مراد ثنا ولا احكما قال بعضهم وهو التحقيق لانه منقطع بناء
على القول بان المستثنى منه هو المعبود بحق او باطل لان عبارة غيره تعالى بحق
تعد بوية وعبادة الله بحق تحقيقه قوله وحده حال من لفظ الجلالة
بتاويلة بمتوحد الان الحال ان كان معرفة ينفين تاويله بنكرة كما هنا
فوجده موفية لحظا ما ضافته للضمير منكره معنى قال ابن مالك
والحال ان عرف لفظا فاعتقد قوله منكره معنى كوحدك اجتهد
اي حال كونه متوحدا او منفردا بالاسما الحسنى والصفات العليا وهو
توكيد لما قبله واعلم ان الاحد والواحد متراد فان الا في حالة النفي
فالاحد يفيد النعد د فيه نحو ما في الدار احد اي ما فيها واحد ولا اثنان
ولا اكثر لا باجتماع ولا بافتراق والواحد لا يفيد النعد د فيه نحو ما في
الدار واحد بل اثنان وقيل يفرق بينهما بان الواحد من لا ثاني له والاحد
من ليس بمنقسم وقيل الواحد المنفرد باعتبار الذات والاحد المنفرد
باعتبار الصفات قوله لا شريك له حال ايضا موكدة لعولم لا اله
الا الله اذ لا معنى لنفي الالوهية عن غيره تعالى الا نفي الشريك فهو تاكيد في
نفي النعد د واثبات التوحيد اي لا مشارك له في شيء ما خوذ من المشاركة
وهي المعاونة والمساعدة في الشيء وعليه قوله شهادة مفعول مطلق
مؤكد لعامله وهو اشهد قوله تكون بالتخلص اي في الدنيا من الاسر والقتل
وغيرهما وفي الاخرة من العذاب الله اعلم وليس له ذلك الا بتمام الشطر
الثاني اي من الشهادتين والا لكفى معنى تاخير مثل هذا الوصف قال
بعضهم فان قلت لو لم نقل بالخلوص قلت للاشارة الى ان المراد الخلوص
التام اي الذي لا يعقبه عقاب ولا كرب ولا مناقشة لا في الدنيا ولا في الاخرة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)